حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٣٦) ٢٠١٤/٠٤/٢٠ م | www.al-badeel.org | Issue (136) 20/04/2014

سورية نحو الانتحار

معركة حلب

حسام ميرو

لعلّ سورية "الثورة" وهي تصطدم بتاريخها، وبنظامها، وبانقساماتها التي كانت شبه نائمة تحت جلد المجتمع، لعلها تمضي بخياراتها نحو الانتحار بدلاً من أن تكون الثورة بوابة عبور نحو مستقبل أفضل لأجيال مقبلة.

ولعلّ الانفجارات الكبرى هي على الدوام عصية على التكهن المسبق بنتائجها، ففي مثل هذه الانفجارات عوامل عديدة شديدة التعقيد، ولا يمكن معرفة كيفية تحولاتها خلال عمليات التفاعل التي تنشأ خلال الانفجار، والشكل الذي ستستقر عليه لاحقاً. وإذا كان بعض المناضلين أو المفكرين أو الناشطين قد عولوا على أن تكون الثورة جولة خاطفة تسقط نظاماً استبدادياً بضربة قاضية من يد جيل جديد اتسم بالجرأة والشجاعة، فإن ما تمّ التعويل عليه راح مع مرور الوقت يغدو سراباً في ظل التعقيدات التي شهدها الوضع السوري، بل بات أكثر المتفائلين في بدايات الثورة متخوفاً من المآلات التي يمكن أن يصل إليها الوطن من احتمالات، وليس احتمال التقسيم بين دولتين إلا إحدى تلك المآلات، ناهيك عن تحول سوريا إلى كانتونات، أو إطالة عمر الأزمة وتفتت سورية وانهيار مقومات أي نهوض جديد لها.

هل قادت الثورة سورية شعباً وجغرافيا وتاريخاً نحو الانتحار، أم أن ما حدث يبدو نتيجة شبه منطقية لجملة العوامل المتداخلة في الوطن السوري من جهة، وفي البيئة الإقليمية والدولية من جهة أخرى؟.

لا يمكن بالطبع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ولا يمكن لوم التاريخ، لكن الفعل في التاريخ يتطلب فهماً أعمق لحركته، ولهذا، فإن فهماً أفضل لوضع سورية اليوم، ولما جرى خلال الأزمة من تحولات ومنعطفات من شأنه أن يساعد على فهم الطريق الذي ستسلكه سورية، واكتشاف مكامن الفرص التي يمكن البناء عليها لإيقاف حالة الانتحار الذاتي التي أصابت الوطن، هذا إن لم يكن الوقت قد تأخر على وقف عملية الانتحار.

يعلمنا التاريخ أن الثورات لا تتشابه من حيث النتائج، فقد قادت الكثير من الثورات إلى أنظمة أكثر شمولية من الأنظمة التي سبقتها، والثورة الإسلامية في إيران ليست سوى نموذجاً عن هذا الطراز من الثورات، لكن الثورة بحد ذاتها هي استحقاق تاريخي لمجتمعات لم تتمكن من تطوير بنى مطابقة لحاجاتها، ووجود أنظمة تقف سداً أمام التغيير، وترفض الاعتراف بانتهاء صلاحيتها التاريخية، والأهم من ذلك وصول عوامل التفجر إلى لحظة الاشتعال.

لكن، سورية "الثورة" عرفت خلال الأعوام الثلاث الماضية تحولات عميقة، وأهمها خفوت المشروع الديمقراطي لمصلحة المشروع الراديكالي، وما رافق هذا التحول السياسي من تحولات مطابقة على المستويات الأخرى، وقد يكون أهمها المستوى العسكري، حيث نشأت فصائل وكتائب تعمل من دون مرجعية أو قيادة سياسية، وتعاظم ظاهرة أمراء الحرب، مع فشل المعارضة السياسية في بلورة مؤسسة ثورية لديها استراتيجيتها، وقادرة على وضع أكثر من سيناريو في سياق تطور الأحداث لمواجهة المخاطر، والاستفادة من نقاط القوة.

وفي وصف الحال السورية، وتصور مآلاتها، فإن العديد من التقارير تؤكد على أن سورية ماضية نحو المزيد من الصراع لسنوات عدة مقبلة، وأن آفاق الحل السياسي الحقيقي ستبقى غائبة في المدى المنظور، خاصة مع تشابك الملفات الإقليمية والدولية، وهو ما يعني فعلياً أن الهزيمة أو الانتصار لأي طرف قد يكونا سيان من حيث عدم قدرة إعادة إنتاج سورية كبلد قابل للعيش على مختلف الصعد.

هل يمكن للسوريين أن يلعبوا دوراً في ظل وضع كهذا؟ هل لهم أن يوقفوا حالة الانتحار؟ وهل يمكن لهم أن يستعيدوا زمام المبادرة بعيداً عن تجاذبات القوى الإقليمية والدولية؟. إنها عينة من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات عملية، لكن طرحها بات ضرورة لا غنى عنها لإدراك مدى الكارثة الوطنية، وضرورة البحث في مقاربة جديدة لطبيعة الحلول التي يمكن أن تجد سنداً لها في الواقع، بعيداً عن أوهام الانتصار، أو الخوف من الهزيمة.

اللاجئون السوريون في مصر يعانون من تسجيل أبنائهم في المدارس

■ القاهرة- شبكة الأنباء الإنسانية:

في ظل ارتفاع عدد السوريين في مصر، يقول اللاجئون أن هناك صعوبة متزايدة في العثور على أماكن لأبنائهم في المدارس الحكومية المنهكة أصلاً. إضافة إلى ذلك، يشكو اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون في مصر من التكاليف المدرسية الباهظة في مدارس القطاع الخاص والمدارس الحكومية، ومن الإجراءات البيروقراطية للالتحاق بالمدارس، ووجود مناخ تتسع فيه دائرة الاشتباه وكراهية الأجانب والتمييز في الفصول الدراسية. وتجدر الإشارة إلى أن سجلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير إلى وجود 179،762 لاجئ وطالب لجوء حتى نهاية عام 2013، معظمهم من السوريين والسودانيين. لكن الأعداد الحقيقية، وفقاً لتقرير صادر عن منظمة "تضامن"، وهي أضخم منظمة غير حكومية تركز على شؤون اللاجئين في مصر، قد تتراوح ما بين 1.5 و3 مليون لاجئ، وذلك استناداً إلى تقديرات واردة من المنظمات غير الحكومية المحلية، التي تدرج في تعريفها للاجئين المهاجرين لأسباب اقتصادية. من جهتها، تُرجع "تضامن" أسباب الالتباس الحاصل في أرقام اللاجئين إلى "اختلاف التعاريف القانونية" و"عدم قيام أو رفض عدد كبير من اللاجئين التسجيل". وتكفل اتفاقية عام 1951 المعنية بوضع اللاجئين الحق في التعليم وتعد مصر من بين الدول الموقعة عليها. مع ذلك، أبدت مصر في عام 1981 تحفظات على عدة مواد في الإتفاقية، مما أدى إلى تقليص حقوق اللاجئين. وبدلاً من الحصول على تعليم مجاني، يتعين على أسر اللاجئين تقديم طلبات للحصول على منح دراسية من "مؤسسة كاريتاس الدولية" من خلال منظمة "خدمات الإغاثة الكاثوليكية"، شريك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وفي هذا الصدد، قالت مروة هاشم، مسؤول التعليم في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة أن "أسر اللاجئين السوريين الذين لديهم أطفال مسجلين في عمر المدرسة تتلقى منحاً تعليمية لمساعدة الأسر في تغطية تكاليف الرسوم المدرسية، والزي المدرسي، والكتب والقرطاسية والمواصلات".

إجراءات معقدة

وأضافت أنه "حتى منتصف شهر فبراير/ شباط من هذا العام حصل نحو 32،000 طفل على منح دراسية". ووفقاً لمحمد المليجي، وهو ناشط مصري–سوداني ومسؤول اتصالات في منظمة "تضامن"، هناك عملية تسجيل معقدة بشكل واضح لمنع اللاجئين من الدخول إلى قطاع التعليم المنهك أصلاً. وأوضح أن " الإجراءات الورقية الكثيرة تعني أن العديد منهم لن يكونوا قادرين على بدء الدراسة لمدة سنة أو سنتين". وأضافت هاشم أنه " من الصعب على اللاجئين الالتحاق بالمدارس الحكومية إذا لم تكن لديهم الوثائق التعليمية السابقة".

وعلى الرغم من مناصرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لاستفادة اللاجئين السوريين من المرافق والخدمات التعليمية، إلا أن المليجي يقول أن هناك في الواقع عدداً متزايداً من الحالات ولم يعد هناك حتى مجرد "التظاهر بالقبول"، وأغلقت الأبواب ببساطة في وجه اللاجئين الذين يسعون لتسجيل أبنائهم في المدرسة. وقال المليجي أن "هناك العديد من المدارس التي لن تقبل اللاجئين...لن تجد أمراً من الحكومة يقول "لا تقبلوا اللاجئين في المدارس" ولكن سوف ترى ذلك عندما تذهب إلى مدرسة وتحاول تقديم طلب الالتحاق هناك. الأبواب لن تكون مفتوحة أمامهم". والجدير بالذكر أن مسؤولي وزارة التربية والتعليم لم يستجيبوا لطلبات متعددة لإجراء مقابلة معهم.

و نشر "مشروع الشباب اللاجئين" ومقره المملكة المتحدة، تقريراً في نهاية عام 2013، جاء فيه أن ما يربو على 80 بالمائة من 400 لاجئ الذين أجريت معهم المقابلات، ذكروا أن ارتفاع تكاليف المدارس وعدم توفر الأموال اللازمة من الأسباب الرئيسية التي حالت دون إرسال أطفالهم إلى المدرسة.

في السياق ذاته، قدر مجدي جرس، المدير المشارك لمؤسسة كاريتاس مصر– وهي جمعية خيرية تقدم المساعدات المالية والدعم الاجتماعي والرعاية الطبية للاجئين في مصر– أن هناك نحو 17،000 أسرة سورية تحتاج إلى المساعدة المالية، ومع ذلك لم تحصل بعد على أي دعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مؤسسة كاريتاس. وتعليقاً على هذا، قال جرس: "نعتقد بأن هناك قرابة 250،000 لاجئ سوري في مصر. ندير خطة إنسانية تشمل 31،000 سوري، وتدعم المفوضية السامية للاجئين 138،000 آخرين، لكن هناك 81،000 فرد، أي حوالي 17،000 أسرة، لا تزال تحتاج إلى الدعم المالي". وتشير تقديرات حكومية صادرة في يونيو 2013، إلى أن هناك 300،000 لاجئ سوري في مصر. وحتى 8 مارس/ آذار من العام الجاري، سجل 134،917 سورياً أنفسهم في المفوضية السامية للأمم المتحدة كلاجئين.

ذكرى الجلاء : تضحيات الثورة وأخطاؤها تستحضر الأجداد

«البديل»- ياسر بدوي:

في تاريخ سوريا الحديث، تلحظ مناسبين أعلن فيهما عن سوريا مستقلة. الأولى من قبل المؤتمر السوري العام يوم 8 مارس 1920 ، وتمت خلالها مبايعة فيصل بن الحسين ملكًا وإعلان المملكة السورية العربية بشكل رسمي. والثانية، تمت يوم 28 سبتمبر 1941 بعد استعادة الحلفاء سيطرتهم على سوريا خلال الحرب العالمية الثانية، وأعلن في إثرها تاج الدين الحسني "كأول رئيس لسوريا المستقلة". خلافاً للاستقلال الأول، فإن الاستقلال الثاني استقبل ببرود في سوريا، لاسيّما مع استمرار قسط وافر من الأجهزة التابعة للمفوضية الفرنسية، ويؤرخ السوريون 17 من نيسان 1946، كعيد الجلاء واليوم الوطني السوري .واليوم يمر العيد الرابع للاستقلال وسوريا تعيش انتفاضتها الكبرى للتحرر من الاستبداد فكيف ينظر السوري لاستقلاله واستقلال وطنه في الوقت الذي تحفر مشاريع التقسيم في خريطة وطنه، والنظام المستبد دمر ويقتل في سعيه لقتل روح الوطنية .

السيد منصور أتاسي العارض السوري يقول: كانت لحظة الاستقلال بداية نضال شعبنا من أجل بناء دولته المدنية الديمقراطية الذي يتمتع فيها شعبنا بحريته الكاملة بالمعنى السياسي والاجتماعي وحتى الفردي .لكن فترة الانقلابات العسكرية المتتالية لم تسمح لشعبنا ببناء دولته المدنية فلم ينعم طيلة الفترة الماضية سوى بأربع سنوات من الحرية، واعتقل بعدها بالإحكام العرفية التي قمعت العمل السياسي وكممت الأفواه وقتلت الحريات.

كان آخرها وأقساها وأصعبها مرحلة حكم آل الأسد، حيث دخل عشرات الألوف إلى المعتقلات وقتل عشرات الألوف، وصفي الخصوم بدم بارد، ومنع أي شكل من أشكال التعبير عن الرأي، وساد الفساد الذي هو مرافق للاستبداد، ووصل للقضاء الذي تم إخضاعه لصالح النظام وللجامعات، وانتشرت البطالة والرشوة وأخلاق العالم السفلي، واعتقلت حتى المؤسسات الحكومية التي كانت تدار من قصر الاستبداد ، ولم يبقَ أمام شعبنا سوى المطالبة بالتغيير عن طريق الإصلاح إلا أن النظام الأمني جابه المطالبة بالإصلاح بالرصاص، وقتل مئات الألوف من الأطفال والشباب والنساء الشيوخ، واعتقل عشرات الألوف من خيرة أبناء الوطن، وقتل الألوف منهم تحت التعذيب، وهدم المدن، وحاصرها، ومنع عن سكانها الغذاء والدواء والماء، واستشهد مئات الأطفال والشيوخ والمرضى في المناطق المحاصرة، وعبث بكل القيم في محاولة للحفاظ على وجوده الغير شرعي، .وكما فعل الاستعمار الفرنسي عمل النظام وما يزال على إثارة النعرات المذهبية والدينية مدعياً أنه حامي الأقليات مقسما شعبنا إلى مكونات متصارعة.

ويتابع الأتاسي: وكما فعل شعبنا حين جابه المستعمر الفرنسي بوحدة وطنية متراصة أبطلت تقسيم سورية إلى دويلات فثار السلطان باشا الأطرش إلى جانب إبراهيم هنانو وتضامن ثوار الغوطة مع ثوار ادلب وحمص وحلب فإن شعبنا ألان يتصدى للطغيان بكل مدنه وقراه ومكوناته وقواه السياسية، مجابهاً البراميل المتفجرة وقصف الطائرات والمدافع والصواريخ والغازات السامة، ومجابها كافة أشكال التطرف الديني والمذهبي والقومي، ورافعاً راية الحرية والعدالة الاجتماعية متقدماً باتجاه النصر الأكيد. وكما كان النظام العالمي ظالماً وخاضعاً لإملاءات المستعمرين فإن شعبنا سيقاتل بمفرده من أجل الحرية له ولشعوب العالم كما كان دائما .

مضافة سلطان باشا الأطرش من الداخل

ويختم الأتاسي: إن ذكرى الجلاء تلهمنا القوة، وتضحيات شهداء الجلاء تقدم لنا المثل بإن الحرية تؤخذ بالقوة والتضحيات .

الناشط السياسي و الاعلامي طارق شرابي يعبر عن حال الثورة مستذكرا البدايات التي انطلقت منها ثورة الكرامة الحالية ،ويبدي مخاوفه من التقسيم الضياع الهوية الوطنية ويقول للبديل : كنا في بداية الثورة المباركة نردد عبارة الشعب السوري واحد في كل مظاهراتنا واعتصاماتنا إصراراً من شباب الثورة على وحدة الشعب السوري ، ولكن ما لبث أن بدأت تلك الصورة والعبارة تتلاشى شيئا فشيئا، عندما بدأت صورة الاصطفافات السياسية ، وظهور سياسة الدكاكين ، وبدأ شراء الولاءات وشراء النفوس وشراء الشعارات ، كلها لصالح دول وتجاذبات تشتري وتبيع بدماء السوريين. نعم تلاشت تلك العبارة وانعدمت ، نحن وبكل جرأة نحن من ساهم بتلاشيها، عندما قبلنا أن نعمل لمصالح بلدان ودول، وننفذ أجندتها بعيداً عن الأجندة السورية الوطنية الثورية .

ويتابع شرابي: الاستقلال كلمة جميلة الأبعاد والملامح واللون، كنا نسمعها عندما كنا يافعين ، وتذكرنا ببطولات الأجداد في الثورة السورية الكبرى، وتلاحمهم وصمودهم ووحدتهم على اختلاف عقائدهم أو مناطقهم، فكان يوسف العظمة، وفوزي القاوقجي، وصالح العلي، وابراهيم هنانو، وسلطان باشا الأطرش. كلهم أجدادنا وأبناء الوطن السوري، وذلك الاستقلال رفع رؤوس السوريين والعرب ، ولم ينالوه إلا بوحدة الأرض والشعب والحجر ، لكن اليوم نسال عن الاستقلال الثاني وننادي به، أين نحن من صورة الاستقلال الأول، وأين وحدتنا ووحدة الوطن؟ فلنكرس استقلالنا بوحدتنا ووحدة ثورتنا .

أما د. سليمان هواري فأكد أهمية ما يقوم به الشعب السوري لنيل حريته و إنجاز استقلاله وقال: معركة الاستقلال التي نخوضها اليوم ضد قوات الاحتلال هي أصعب وأهم بكثير من معركة الاستقلال السابقة ، والفرق بين المستعمر والمحتل وحده كافياً ليعطينا مؤشراً عن صعوبة وأهمية ما نقوم به اليوم.

وأضاف د. الهواري: الشعب السوري وعى ما يحاك ضده و ضد وطنه، لذلك يقاوم ويدفع الغالي للتمسك بوحدة التراب ووحدة الشعب بكل طوائفه و قومياته وتنوعه.

عبد الباري عثمان من تجمع الديمقراطيين يختصر رؤيته ليوم الاستقلال ويقول : عندما ينتهي الإجرام في بلدي وينتهي الاستبداد ستحتفل كل المكونات السورية تحت راياتها باستقلال سوريا، وسيكون الاستقلال الحقيقي الذي سنعيشه.

الصحفي مصطفى السيد يتحدث بحرقة الواقع و هو يستذكر يوم استقلال سورية: أقول للسوريين على ضفاف العاصي و الفرات و بردى وحوران و حلب و سواحل الشام من أنطاكية إلى العريش إن لم تقيموا العدل بينكم و توقفوا القتل فان الإبادة مصيركم جميعاً.

ويتابع مخاطباً الفاعلين السوريين في الأزمة: ستصبحون لعبة الأمم، وبلا استثناء. لعبت بكم أجهزة الاستخبارات فقتلتم بعضكم بعضاً، و أفنيتم المحبة بين السوريين، لأن لصوصكم أرادوا سرقتكم بالقوة و الإذلال و أنتم تلقيتم وعوداً كاذبة بإزاحة الحرامية، ويضيف : " فقط طائفة الحرامية في طول البلاد و عرضها تتسع أعمالها و تزدهر استثماراتها، فاللصوص و قطاع الطرق اليوم هم قادة البلد في السلطة و المعارضة و بدون منازع".

ويختم: "بمناسبة السابع عشر من نيسان الذي غادر فيه آخر جنود الجيش الفرنسي أرض سورية و ترك لنا معظم جنود جيش الشرق الفرنسي المكون ممن خانوا السوريين ليحكموا سورية بانقلابات متتالية حتى آخر انقلاب، والأوطان يرسم حدودها أبناء الارض و ثقافتهم و كل مصالحهم ، السوريون الذين بذلوا الدم ضد الفرنسي هم يبذلون الدم منذ عام 2011 ".

صيف ساخن لتغيير خارطة المعطيات الميدانية

غازي دحمان

تشير أغلب المعطيات، الميدانية والسياسية، إلى وجود تحضيرات لخوض جولة عنف جديدة على الارض السورية، بقصد تعديل موازين القوة، وايجاد أرضية مناسبة لتسوية الأزمة المعقدة والذاهبة إلى مزيد من التعقيد مالم يجري إحداث تعديلات معينة في ديناميات تشغيلها وفي خطوط مساراتها.

يسعى نظام الأسد وحلفائه، بكل قوتهم، إلى إيجاد صيغة سياسية وميدانية، يستطيعون من خلالها تهيئة الأمور للانتخابات الرئاسية القادمة، ويدرك أطراف ذلك الحلف أن هذا الامر لن يتحقق ما لم تسنده وضعية ميدانية مناسبة، والتصور الواضح لديهم هنا إعادة إخضاع مزيد من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وإظهارها ككتلة جغرافية متماسكة ومؤيدة، بحيث يدخل في إطارها غالبية المناطق ذات الكثافة السكانية، من درعا المدينة وحتى حلب، بالإضافة الى كامل المناطق المحيطة بدمشق في الغوطتين الغربية والشرقية.

ويسعى النظام، في محاولته لتحقيق هذا السيناريو، الى إستنساخ تجربته في القلمون وترحيلها الى حلب وغوطة دمشق، وذلك بالاعتماد على كثافة النيران التي يستخدمها والمتكونة من كل صنوف الأسلحة، بما فيها الكيماوي الذي عاد لاستخدامه في أرياف دمشق وحماة، وأيضا على زخم الدعم البشري الذي يتلقاه من شيعة العراق ولبنان، ويحاول اتباع حرب نفسية لتحقيق مثل هذا الأمر، مفادها ان سقوطه أمر مستحيل، وان الجهات الداعمة للثوار إنما تريد دفعهم من أجل أن يموتوا في الحرب ضده، في حين أنه يعرض عليهم فرصة النجاة بأرواحهم عبر آلية الهدن التي يقيمها في بعض المناطق، والتي يشترط فيها تسليم الثوار لسلاحهم وإدماجهم ضمن تشكيلات عسكرية غير نظامية!.

يتزامن مع هذا الأمر، دعاية يحاول بثها حلفاء النظام، ويتولى ترويجها الإعلام الممول إيرانيا، وكذا بعض الشخصيات التي تنتمي للحلف المؤيد لبشار الأسد، وقد كان لافتا التصريحات، في هذا التوقيت بالذات، التي أدلى بها زعيم حزب الله حسن نصر الله ونائبه نعيم قاسم، والتي أرادوا منها إيصال رسالة واحدة وهي أن الأسد هو الخيار الوحيد والممكن لسورية وللعالم في المرحلة المقبلة، ولا خيار آخر سواه، حيث يؤكد الرجلان أن مرحلة إسقاط الأسد انتهت، وأن تفكيك المعارضة المسلحة ليست سوى مسألة وقت لن يطول، وأن الوقت لن يطول قبل أن تتبلور هذه الحقائق وتصبح معطيات راسخة على الأرض، وما على العالم سوى الاعتراف بأهمية الدور الإيراني في الشرق الأوسط وهيمنته التي تمتد من بغداد الى بيروت وما بينهما دمشق، بالطبع لا حاجة لإثبات دعائية مثل هذه المواقف السياسية ورغبويتها، وإذا كان من غير الممكن إتهام ايران وحلفاؤها بالسذاجة والمراهقة السياسية، فإن مثل هذه التصريحات المندفعة لا تعني سوى الرغبة في إيجاد مناخ من الإحباط لدى الطرف الأخر وإقناعه بالاستسلام، وكل ذلك مقابل بعض التقدم الذي حققته قوات النظام وحلفائها في مناطق محدودة، في حين هم يتراجعون على جبهات عديدة، كما ان قوتهم توشك على النفاذ حتى في المناطق التي يسيطرون عليها.

في المقابل، تتحضر المعارضة المسلحة، على جبهات عدة، لمواجهة شاملة مع النظام، بعد أن نظمت صفوفها في أكثر من موقع وجبهة، وبعد تلقيها تعزيزات مهمة على مستوى الذخيرة، وبحسب تقارير أمريكية نشرتها صحف واشنطن، فإن الإدارة الأمريكية سمحت لبعض الأطراف الإقليمية الداعمة للمعارضة بتزويدها بأسلحة وذخائر نوعية من شأنها تغيير معادلة القوة على الأرض، وذلك من أجل خفض سقف توقعات إيران، الداعم الاساسي لنظام بشار، بل المشغل الأهم له، وخاصة بعدما تبين لإدارة أوباما أن نظام الملالي يسعى إلى استثمار الواقع الميداني السوري في مفاوضاته النووية، بل حتى أن بعض أركانه راحوا يبشرون بسقوط الورقة السورية كاملة بأيديهم، من هنا فإن التغير في الموقف الأميركي لجهة تزويد المعارضة ببعض الأسلحة يأتي ضمن سياق أبعد، الهدف منه إضعاف القدرة التساومية لإيران بالدرجة الاولى، ذلك أن التقديرات حول المفاوضات النووية تشير إلى إمكانية إنجاز صيغة للحل في غضون الشهرين المقبلين، وفي فترة لا تتجاوز شهر أيار القادم.

على وقع ذلك، تتحضر أكثر من جبهة لخوض معارك حاسمة في سورية، فجبهة الجنوب من درعا إلى القنيطرة، باتت شبه جاهزة، والعمل يجري بصمت وبعيداً عن الأضواء، حيث التحضرات جارية لشن هجوم باتجاه جنوب وغرب دمشق، وقد حققت المعارضة في الأسابيع الماضية تقدماً ملحوظا عبر سيطرتها على مواقع ونقاط استراتيجية تشرف على مساحات واسعة من الجبهة، وخاصة في ريف القنيطرة، التي تمتاز بتضاريس وعرة تشكل المرتفعات أكثر نقاطها أهمية، أما في حلب وأرياف إدلب وحماة فتقدم المعارضة يبدو واضحاً، كما ان أداء "الثوار" فيها أصبح أكثر نضجا وفعالية، مما يعني تزخيم الكتائب المقاتلة في تلك المناطق بكوادر أكثر تاهيلا وتدريبا.

إذاً نحن على أعتاب صيف ساخن يشهده الميدان السوري، والأكيد، أن الأهداف السياسية التي ينطوي عليها ذلك التصعيد ليست بخافية، ذلك ان الطرفين يسعيان الى إنتاج واقع ميداني جديد يساعد في تمرير مطالبهما من الحدث. وإذ يبدو النظام راغبا في تغيير خريطة الحدث نهائيا عبر تزخيمها بمعطيات سياسية جديدة تتمثل في رغبته بالظهور على أنه خياراً سورياً شعبياً، تؤيده غالبية الشعب السوري عبر استحقاق الانتخابات الرئاسية القادمة، وبالتالي تعطيل مفاعيل الحركة المعارضة ضده، وإظهارها على أنها تمرداً محدوداً ولا شرعياً، فإن المعارضة بالمقابل تسعى الى إرباكه، وعدم تمكنيه من إنجاز تلك العملية، وإبرازه كنظام فاقد للشرعية، وحتى وإن حصل وأجرى الانتخابات فتكون على رقعة بسيطة من سورية لا تمنحه القدرة على الإدعاء بوجود قاعدة شعبية داعمة له.

تخبّط النُخب السورية في تحليل أسباب الثورة

■ فيكتوريوس بيان شمس

تعاني الثورة السورية منذ انطلاقتها في آذار 2011 من "اليتم"، وهو اصطلاح صحيح، يحاول وصف واقع الحال لثورة شعب تضامن مع كل ثورات "الربيع العربي" وغيرها، لكنه لم يُقابل سوى بالتجاهل العربي شعبياً. وبتوظيف ثورته ومحاولة الاستفادة منها رسمياً. ولهذا أسبابه التي أصبح من الضروري بمكان، تسليط الضوء عليها، لمحاولة استكشاف سبل حلّها، إن كان مازال هنالك متّسع من الوقت لإنقاذ شعب يُقتل بأبشع الطرق التي لا تماثلها سوى مجريات الحرب العالمية الثانية بحسب توصيف "هيئة الأمم المتّحدة".

تختلف النخب السورية، وجلّها يعيش في الخارج، حول مسائل كثيرة، منها على سبيل المثال، تاريخ انطلاق الثورة، هل هو في 15 مارس/ آذار 2011 من دمشق؟، أم في 18 من ذات الشهر في درعا؟، ومثال آخر حول الجدل الذي تخوضه ذات "النخب": "هل الثورة هي ثورة خبز أم ثورة كرامة؟".

لكأن الخبز والكرامة نقيضان، لا يجتمعان، بل يتنافران في عقلية هذه "النخب"!. وفي تحليلهم لأسباب الثورة، تراهم يلجأون (فريقي الخلاف) لحادثة أطفال درعا لتفسير انطلاق الثورة، متناسين أي بعد تاريخي لأسبابها البعيد غير المباشرة، لكن الأساسية بعد تراكمها على مر عقود.

في تقرير أعدّه "المعهد العربي للتخطيط" ومقرّه الكويت في العام 2010، أي قبل انطلاق الثورة بأشهر قليلة، يشير التقرير إلى أنّه بين عامي 2003 – 2004 استهلك الـ (20%) الأدنى من السكان (7%) فقط من مجمل الإنفاق. بينما استهلك الـ (20%) الأكثر ثراءً (45%).

كما يشير التقرير إلى أن (2 مليون) سوري، أي (11،4) من إجمالي عدد سكان البلاد، لم يتمكّنوا في ذات الفترة من الحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية، وغير الغذائية!

هذه واحدة من القضايا التي إذا افترضنا جدلاً، أن "النخب" السورية لا تعرفها، فإن كل تحليلها لأسباب الثورة يكون معناه ناقصاً.

لكن المسألة ليست كما تبدو على بساطتها، ولا النُخب ساذجة، وإن لم تسمع بهذه الأرقام. المسألة برمّتها في مكان آخر.

في تحليله لحضور الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية، يصل المفكّر اللبناني مهدي عامل إلى أن الطائفية بما هي الأيديولوجيا التي تؤمّن للطبقات المسيطرة ديمومة سيطرتها، تستطيع في الأزمات الطبقية الكبرى، أن تحوّل الانقسام الأفقي الذي يهدد سيطرتها الطبقية، إذا ما توحّدت الطبقات الشعبية المسحوقة في قوة سياسية، إلى انقسام عمودي، هو الانقسام السياسي على أساس طائفي، وهو انقسام يشلُّ قدرة الطبقات الثورية المسحوقة، فيبقيها حبيسة انقسامها، لأن توحّدها، يعني انتهاء سلطة ما يسمّيه "الطغمة المالية الحاكمة".

أمّا هذه الطغمة، فهي المتربّعة، المتوحّدة مع نفسها ومصالحها على رأس هذا الهرم الاجتماعي، وهي التي تعي مخاطر من هم أسفل الهرم.

هذا يعني، أن "النخب" السورية، حتى وإن كانت من طبقات اجتماعية أدنى بكثير في موقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من "الطغمة المالية" اللبنانية المستفيدة من الحرب الأهلية اللبنانية. وبموقع أبعد ما يكون عن موقع القرار في هذه الحرب (أقرب إلى أوراق وأدوات) فإنّها تحمل وعياً مختلفاً عن وعي الطبقات والفئات الشعبية صاحبة المصلحة الأساسية بانتصار الثورة على هذا النظام. لا بل، تحمل وعياً أقرب ما يكون لوعي النظام نفسه. هذا النظام الذي تحوّل من رافع للشعارات "القومية" البرّاقة، والتي من خلفها مارس عمليات السطو والنهب على مقدرات الشعب السوري، إلى نظام قائم على حجّة تتنافى تماماً مع ادّعاءاته السابقة، أي "حماية الأقليات" من البحر الأغلبي العظيم الذي "يهدّد بافتراسهم". هذا متقاطع بالطبع مع مشاريع ومصالح دولية، تمفصلت على مافيوية النظام "حامي الأقليات"، ليتحول بدوره إلى أداة دولية – إقليمية طيّعة.

وبالتالي، فإن هذه "النخب" من خلال تبنيها لشعار "ثورة الكرامة"، وتركيزها على الحريات كسبب رئيسي للثورة، واستبعادها لاحتمالات أن يكون الجوع واحد من الأسباب الحقيقية للقيام على النظام، تقاطعت مع النظام في مصالحه، وتماثلت معه في محاولاته إخفاء أسباب الثورة باختلاق معزوفة "الإرهاب".

هنا، يحق للسائل أن يسأل: ألا تُعتبر مشكلة الحريات في أساسها، مشكلة طبقية؟ هل كان لأوروبا أن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم، لو لم توفّر حداً أدنى من العدالة الاجتماعية والضمانات التي ردمت الهوة وفتحت الآفاق للحريات السياسية والاجتماعية والتعبيرية، وأسّست لمفاهيم جديدة تنفي، أو للدقّة تقلّص التناقض بين الجوع والكرامة الإنسانية.

لماذا تُصرّ "النُخب" السورية على حصر أسباب الثورة بالكرامة؟ ولماذا لا تكون الثورة بناءً على تصريحات بعض رموز النظام نفسه، ثورة جياع ؟ فها هو نائب رئيس مجلس الوزراء السابق، ووزير "حماية المستهلك" قدري جميل، يعلن قبل اندلاع الثورة بأشهر قليلة أنه: "حتى يعيش المواطن حياة حرة كريمة، يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور بين 30.000 و 40.000 ليرة"، أي ما يعادل: من 600 إلى 800 دولار أميركي شهرياً. بينما الحد الأدنى فعلياً بحسب المرسوم التشريعي الذي يحمل الرقم (38) بتاريخ 22/6/2013، ينص على تحديد الحد الأدنى للأجور بـ (6070) ليرة سورية أي ما يعادل (121 دولار) في ظل تضخّم وصل خلال الأزمة لمستويات غير مسبوقة إذ بلغ في نفس العام أكثر من (117%)، وارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية بلغ حدود (491%).

في النتيجة، للمشكلة الخاطئة، حلّ خاطئ بالضرورة. والتحليل الخاطئ (فرضاً) للأزمة، سيؤدّي لحلول خاطئة. بمعنى: عدم فهم الأسباب الطبقية الحقيقية للثورة، وحصرها بمسألة الكرامة وحدها، وسيعيد إنتاج النظام نفسه، بلبوس أكثر "ديمقراطوية" إن صحّ الوصف، سواء علمت هذه "النُخب بهذا، أم لم تعلم. عدا عن أن توصيفها الخاطئ لأسباب الثورة، يُبرّئ النظام من تاريخ حافل بالهيمنة والاستئثار بموارد وثروات البلاد والعباد.

بعد الطائفية في سوريا.. صحوة العشائرية

حكم عاقل

يبدو أن أحداث الأزمة السورية تمر بوتيرة متسارعة أكثر من أي وقت مضى. فبعد معارك كسب تحتدم معارك حلب، والجيش النظامي يتقدم نحو أحياء حمص القديمة والمرشحة للسقوط خلال أيام بعد سقوط الاتفاق الإنساني الموقع على هامش «جنيف 2-». حسمت معركة القلمون لتبقى جيوب المعارضة المسلحة عرضة لـ «التطهير» في الزبداني. الزعبي يحدد يوم غد الأثنين كموعد يعلن فيه مجلس الشعب فتح باب الترشح لانتخابات الرئاسة، مما يعني إطلاق رصاصة الرحمة على «جنيف1-» الذي نص على تشكيل هيئة انتقالية. أما تصريحات الأسد حول «انعطاف» في الأزمة لمصلحة النظام فيجب أخذها جدياً من قبل المعارضة على أنها توصيف حقيقي لمعطيات ميدانية داخلية وسياسية دولية لا أن تحجب كعادتها وراء الخطاب العاطفي والثوري المتشنج الذي قد يعتبر تلك التصريحات بمثابة هروب الى الأمام أو على أنها جزء من حملة انتخابية لم يعلن عنها رسميا بعد.

يبدو أن واشنطن وعواصم غربية بل حتى روسيا، وإن على طريقتها، تبدي قلقا متزايدا من خطر التطرف المتمثل في المجموعات الجهادية في سوريا. فوفق تقارير استخباراتية غربية باتت سوريا تشكل ملاذا آمنا لهؤلاء بعيداً عن مرمى نيران الطائرات الأميركية دون طيار. وتكشف هذه التقارير عن قلق غربي من تواصل أفراد من «جبهة النصرة» و «داعش» مع قيادات من «القاعدة» في باكستان، وتذكر «التايمز» اسم أبو (خالد السوري) الذي قتل في هجوم انتحاري الشهر الفائت كأحد هؤلاء.

نحن هنا أمام توجه أمني في التعاطي مع المسألة السورية التي يبدو أنها تفيض خارج حدودها: التوترات في الجولان السوري المحتل وعلى الحدود السورية الفلسطينية، التدخل التركي في معارك كسب، الأحداث الأمنية في لبنان، تنقلات المقاتلين عبر الحدود العراقية السورية، ومؤخراً الطيران الأردني يقصف مركبات عسكرية حاولت عبور الحدود باتجاه الأردن.

الإدارة الأميركية ماضية في سياسة إدارة الأزمة بدلاً عن الرغبة الحقيقية في حلها. التقارير الاستخباراتية الغربية تعزز هذا التوجه حين ترجح أن تكون سوريا منطلقا لعمليات إرهابية ينفذها مقاتلون غربيون يتم استقطابهم وتدريبهم في سوريا ويبلغون اليوم حوالي 1200 مقاتل حسب بعض التقديرات، و أن الظواهري يخطط لحرب طويلة الأمد مع الغرب تكون سوريا قاعدتها الرئيسية.

قبل أشهر توافقت واشنطن وموسكو على مد يد العون إلى المالكي في معارك الأنبار ضد تنظيم «داعش» بمساعدة العشائر العراقية. لكن يبدو اليوم أن مواجهة «داعش» في الأراضي السورية بات أمرا ملحاً.

ما يناقش الآن في أروقة السياسة الأميركية هو مواجهة تنظيم «داعش» عبر إعادة استنساخ تجربة «صحوات» العراق العام 2007 في محافظة الأنبار. لكن إذا كانت التركيبة العشائرية للمناطق السورية على الحدود مع العراق وفي محافظة الرقة تشكل إغراء لإعادة التجربة العراقية فإن استنساخها الذي فشل في العراق نفسها خارج محافظة الأنبار أولاً ولاحقاً في أفغانستان العام 2008 يحتم توقع فشلها هنا في سورية. ففي العراق دعمت هذه «الصحوات» من نظام قوي استطاع السيطرة على فوضاها، ومنع وقوعها تحت سيطرة أمراء الحرب. وكان بالإمكان لاحقا استيعاب قسم كبير منهم في أجهزة الأمن العراقية. أما في الحالة السورية فليس هناك ضمانات كهذه، ناهيك عن عدم التجانس العرقي لهذه العشائر في المناطق المقترحة . إن الخشية الأميركية من وصول الأسلحة إلى المتطرفين الجهاديين في سوريا قد جعلها تحجم حسب ادعائها عن تسليح المعارضة نوعياً، وكان من المفروض لمنطق كهذا أن يطرح التحفظات نفسها في التعاطي مع فكرة «الصحوات السورية». ولن يفيد المعارضة المسلحة، المصنفة أميركيا بالمعتدلة، التفرغ لمواجهة النظام الذي تتيحه لها هذه «الصحوات» بتصديها لـ «داعش» في ظل استمرار تواضع إمكانياتها العسكرية.

هناك سؤال مشروع مفاده: أين كانت أجهزة الاستخبارات الغربية والأميركية منذ بدايات توافد الجهاديين من مختلف الجنسيات إلى سوريا، ولماذا لم تول الإدارة الأميركية وحلفائها آذانا صاغية لادعاءات الروس والنظام حول خطر الإرهاب المتنامي في سوريا منذ البداية؟ إذ لم يكن مهما الكشف عن «المغناطيس» الجاذب للإرهاب بقدر ما كان الأهم هو السيطرة على الحقل المغناطيسي.

يبدو أن الإدارة الأميركية إما أنها لا تملك قدرة على المساهمة في حل المسالة السورية، وإما أنه لا تتوفر لديها الرغبة في ذلك، وأن المسالة بالنسبة لها مسألة توقيت يهدف إلى إطالة أمد الأزمة، وهذا يتطلب تحويل الأزمة السورية إلى ملفات فرعية تحدد أولوياتها حسب رغبة الإدارة الأميركية. لكن ذلك في الوقت نفسه هو ما يمنح حلفاء النظام السوري قدرة على المناورة، وخلق ملفات جديدة، وترتيب أولوياتها أيضاً. هنا تغدو سياسة إدارة الأزمة التي أصبحت سياسة دولية مشتركة للفرقاء واللاعبين الدوليين هي بحد ذاتها جوهر الأزمة السورية. واليوم يبدو أن الإدارة الأمنية للأزمة السورية هي الملف الذي يحظى بالأولوية الأميركية في الوقت الراهن.

«الصحوات» في العراق لعبت دوراً مهماً في الحد من نفوذ «القاعدة». ولكنها لم تستطع القضاء عليه نهائياً، واستطاع المالكي في مسعاه لتوطيد سلطاته تغطية الطائفية بالعشائرية دون استبدال أحدهما بالأخرى. أما سنة العراق الذين أرادوا الانخراط في العملية السياسية فدفعوا الثمن المطلوب منهم أميركيا، لم يحصلوا حتى الآن على ما وعدوا به. في سوريا لا توجد اصلاً أية عملية سياسية، الأمر الذي يعني مزيدا من التفتت العشائري والتناحر القبلي، يضاف الى التفتت المذهبي والطائفي، مع سياسة أميركية لا ترى حلولاً إلا بإطالة عمر الأزمة السورية، وإعادة إنتاجها عبر تفتيت المفتت وتجزأة المجزأ.

بيعة عشيرة البوعزالدين من قبيلة العكيدات في ولاية الخير (دير الزور سابقاً)

بوتفليقة إلى ولاية رابعة بكرسي متحرك

■ الجزائر- رويترز- «البديل»:

أثار فوز الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة (77 عاماً) بولاية رابعة استياء الكثير من الجزائريين، وخاصة المعارضة الجزائرية التي قاطعت ستة أحزاب منها الانتخابات، وبلغت نسبة الإقبال على الانتخاب حوالي 51.7 على مستوى البلاد، وهو ما يعكس بحسب مراقبين كثر الحال التي وصلت إليها البلاد، حيث توجد مخاوف حقيقية من حدوث اضطرابات تشبه ما حدث في بلاد الربيع العربي (تونس، مصر، اليمن، سوريا)، كما أن ذاكرة الجزائريين لم تنسَ بعد الاضطرابات التي عاشتها الجزائر خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وأودت بحياة أكثر من 200 ألف مواطن جزائري.

وفاز الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بفترة رئاسية جديدة يوم الجمعة الماضي، بعد انتخابات قال معارضوه أنها يستهدف إبقاءه في الحكم رغم اعتلال صحته. وكان بوتفليقة قد أدلى بصوته وهو يجلس على كرسي متحرك يوم الخميس الماضي، وذلك في ظهور علني نادر منذ إصابته بجلطة العام الماضي أثارت تساؤلات حول استقرار البلاد.

ويحكم بوتفليقة وهو أحد قادة حرب الاستقلال المخضرمين البلاد منذ 15 عاما.

وكان من المتوقع على نطاق واسع ان يفوز بوتفليقة (77 عاما) بدعم من حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم الذي يهيمن على المشهد السياسي منذ الاستقلال عن فرنسا في عام 1962 .

وقال وزير الداخلية الطيب بلعيز في مؤتمر صحفي إن النتائج الأولية الرسمية تظهر فوز بوتفليقة بنسبة 81.53 في المئة من الأصوات. وفاز أقرب منافسيه علي بن فليس بنسبة 12.8 في المئة.

وقال رئيس وزرائه السابق عبد المالك سلال في مؤتمر صحفي «يؤكد الفوز أن بوتفليقة قادر على إعطاء المزيد للجزائريين في الأعوام الخمسة القادمة.» .

لكن الحالة الصحية للرئيس تثير مزيداً من التساؤلات حول الانتقال المحتمل في الجزائر، ومن الذي سيحل محله إذا مرض خلال ولايته الرابعة، وإلى أي مدى ستتجه الحكومة الجديدة نحو إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية.

أما عن قدرة النظام الجزائري على فرض بوتفليقة لولاية رئاسية جديدة فإن كثر من المواطنين الجزائريين يعتقدون أن من يدير البلاد فعلياً هم قيادات متنفذة داخل جبهة التحرير الجزائرية المتحالفين مع ضباط من رتب عليا في الجيش، بالإضافة إلى رجال أعمال، وكلهم لهم مصلحة بدوام الوضع الحالي، ولذلك فهم يستخدمون بوتفليقة كواجهة لمصالحهم.

وعلى غرار مصر، فإن حركة «بركات» والتي تعني «كفاية» تدعو إلى إجراء حالة تغيير في البلاد، وكانت الحركة قد انطلقت بعد إعلان بوتفليقة عن ترشيح نفسه، وتتبنى الحركة الخط السلمي في الدعوة إلى تغيير ديمقراطي.

مصر: صباحي رسمياً إلى منافسة السيسي وآمال الفوز ضعيفة

دخل حمدين صباحي رسمياً إلى سباق الانتخابات الرئاسية في مصر، وذلك بعد أن قدّم أوراق ترشحه رسمياً للجنة الانتخابات الرئاسية في مصر، وجمعت حملة صباحي 31 ألف و100 توكيل من عدة محافظات. وطبقا للقانون يجب أن يحصل من يرغب في الترشح على تأييد 25 ألف ناخب من 15 محافظة على الأقل من أصل 27 محافظة، وألا يقل عدد المؤيدين في المحافظة الواحدة عن ألف ناخب.

ويعد صباحي المرشح الثاني بعد المشير عبد الفتاح السيسي الذي قدم استقالته من منصب وزير الدفاع ليتسنى له الترشح للرئاسة، وكان السيسي قد قدم أوراق ترشحه يوم الأثنين الماضي، وبلغ عدد توكيلات التأييد 200 ألف.

وعلى الرغم من صعوبة موقف حمدين صباحي في الانتخابات، حيث بات من المؤكد أن السيسي يشق طريقه بقوة نحو الرئاسة، لكن صباحي يعتقد أن حظوظه قوية في الفوز، وقال : "أعتقد فرصي أكبر في معركة أصعب".

ويتوقع أن تقتصر المنافسة في الانتخابات الرئاسية على السيسي وصباحي، خاصة أن جميع الذين أعلنوا رغبتهم بالترشح لم يتمكنوا من جمع العدد المطلوب من التوكيلات التي تخولهم الدخول إلى السباق الانتخابي.

وكانت جبهة الإنقاذ التي تمثل العديد من الأحزاب والتيارات المصرية، ومنها التيار الشعبي الذي يتزعمه حمدين صباحي، قد صرحت أنها لن تقدم مرشحاً خاصاً بها، لكنها لن تقف في وجه أي تيار ينتمي لها في ترشيح أحد قادته، وهو بالفعل ما أقدم عليه التيار الشعبي.

لكن المؤشرات العامة في مصر لا تشير إلى وجود فرصة قوية أمام حمدين صباحي، فالسيسي الذي تمكن من إزاحة الإخوان المسلمين عن الحكم هو الرجل القوي في مصر اليوم، وتقف وراءه المؤسسة العسكرية، كما يعتبره البعض الوحيد القادر على ضبط الملفات العديدة التي تواجه مصر، على الرغم من تراجع الاقتصاد المصري، خاصة قطاع السياحة الذي يشكل القطاع الرئيسي للأعمال، مع تنامي العنف، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية المتردية في سيناء.

محنة العرب وضرورة التغيير

د. عبدالله تركماني

محنة العرب، التي نشأت نتيجة خطايا النظم ومعاناة الشعوب العربية، هي اليوم الدافع الأساسي ومصدر الإلهام الحقيقي لكل التوجهات العصرية المطلوبة حتى نصبح يوما بحق «خير أمة أُخرجت للناس». فهل ننتظر التغيير من الخارج أم سنبدع حلولاً ووسائل جديدة للنهوض وممارسة دورنا في المسيرة العالمية متأثرين وفاعلين ؟ وهل ننتظر المزيد من محاكمات صورية لسجناء الرأي والضمير ؟ وهل ستحتاج الحكومات العربية لكوارث أخرى، تفوق الكارثة السورية التي لم يشهد العالم مثيلاً لها منذ الحرب العالمية الثانية، لتتعلم أنّ لا شيء يعلو على حرية المواطن التي هي أساس بناء المجتمعات الحديثة وتقدمها ؟ وربما يكون السؤال الصعب الذي يواجهنا اليوم هو: كيف نعيد المعنى إلى قضايانا ونبني حداثتنا ونثبت الأمل بدل اليأس، وأن نبدأ التفكير بأقل ما يمكن من الانفعال وأكثر ما يمكن من العقل لتحديد معالم مشروع نهضتنا الجديدة ؟

لقد آن الأوان لكي يتحرك العرب نحو الإصلاح الجاد والتفكير الشامل والابتعاد عن العشوائية السياسية، إنه وقت للصحوة المطلوبة والرؤية الغائبة والرشد المنتظر. فقد حان الوقت للتغيير، لبدء الطريق نحو التخلص من التبعية والتهميش وإعادة إنتاج الفقر والتأخر والتفاوت والجهل والتسلط والتفكك، وذلك بالاعتراف بانهيار عصر عربي، بأنظمته وأحزابه ومؤتمراته وعقائده، وإجراء مراجعة شاملة للشعارات الكبيرة المعتمدة على أفكار تجاوزها الزمن، ونقد للذات، والبدء بقبول وفهم الوقائع العالمية الجديدة وتداعياتها المحلية، ووضع حلول للحاضر والمستقبل لا تُستحضر من مفاهيم الماضي إلا بمقدار ما تنطوي على جدوى للحاضر والمستقبل.

ولعل مما سبق يتضح أنّ هنالك زاوية أخرى يجب إدخالها في المعادلة القائمة وهي المجتمعات العربية وإرادتها، وإبراز ما يمكن أن تقوم به في تحديد مصير المستقبل الذي ستكون عليه المنطقة العربية. فمن الأمور التي ينبغي التركيز عليها في هذه المرحلة وبعيداً عن الشعارات الكبرى التي لم نستطع تحقيقها تكمن في:

(1) – نشر ثقافة الحقوق والكف عن التذكير بالواجبات التي حفظتها شعوبنا العربية عن ظهر قلب، والاستعاضة عنها بثقافة الحقوق والواجبات مجتمعة، حتى يكون كل منها داعماً للآخر.

(2) – بث روح المشاركة الوطنية وفتح مجالاتها أمام كل إنسان في العالم العربي، فهو مشارك أساسي في بناء مجتمعه، وهو عامل حاسم في تنمية ورقي البلد الذي ينتمي إليه، وذلك عن طريق تفعيل دوره في كافة أوجه النشاط القائم في محيطه. كل ذلك يمكن أن يتحقق بإعطائه الفرصة للمشاركة الحرة في العمل الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، وكذلك تشجيع العمل التطوعي وإبراز آثاره الإيجابية.

(3) – إعطاء الشعوب مزيداً من الحرية في اتخاذ قراراتها وفق تصوراتها الخاصة وكذلك نقدها لما يدور حولها، وخصوصاً في الأمور ذات العلاقة المباشرة بها ناهيك من الأمور الكبرى التي قد تحدد مستقبلها، سواء في المنتديات العامة أو وسائل الإعلام المتعددة، وعدم اقتصار الخوض في هذه الأمور على جهات معينة ذات توجهات معروفة مسبقاً، فلم يعد المجال مقتصراً على وجهة النظر الواحدة، فالحياة العامة أرحب ويمكن أن تستوعب أكثر من وجهة نظر.

(4) – إرساء مبادئ العدالة في المجتمع بجميع شرائحه وطبقاته، فالكل أمام القانون سواء، والكل مساءل عن تصرفاته، الكل تطالهم يد القانون، لا استثناء، فالقاعدة القانونية وضعت عامة مجردة، لم يُنظر عند وضعها إلى شخص من تطبق عليه أو مركزه في المجتمع. وكذلك تفعيل دور رقابة المواطن لما يدور حوله ومساءلة القائمين على الشأن العام عند تقصيرهم في أداء أعمالهم، بل وإحالتهم إلى الجهات الرقابية والقضائية لاتخاذ ما تراه مناسباً تجاههم.

(5) – إعادة النظر في سياسات التربية والتعليم المبنية على التلقين والكم وليس الكيف، الذي عطّل عقول الناشئة، والاستعاضة عنه بأسلوب الإقناع والحوار والمشاركة حتى تكون هذه العقول على إيمان بما تتعلم وتتربى عليه، كما أنّ هذا الأسلوب يعطيها القدرة على الإبداع والابتكار، بل أنه يساعدها عندما تنتقل إلى حياتها العملية على تطوير أدائها وتنمية مهاراتها لأنها نشأت على ذلك.

إنّ المطلوب في هذه الأيام الحاسمة من تاريخنا أن تنتقل كل القوى الفاعلة والنخب الفكرية والسياسية منها، على وجه التحديد، من حالة التنظير إلى حالة الفعل الإيجابي بالسعي لتشكيل توافقات وطنية داخل كل قطر عربي، أو ما يمكن تسميته بـ «الكتلة العربية الواحدة من أجل التغيير»، حيث يعطى هذا التجسيد العربي من الصلاحيات ومن القدرات ما يؤهله من القيام بعملية إصلاح شاملة، تهدف إلى صياغة رؤى فكرية معاصرة تنطلق لبناء مؤسسات المجتمع المدني، وإرساء قواعد دولة الحق والقانون، وانتهاج الديمقراطية مساراً، والتعددية ثراءً وإغناء للحياة العربية، واعتماد الحرية متنفساً إنسانياً للتعبير والنقد البنّاء والمشاركة الخلاقة، وإشاعة روح البحث العلمي في كل ميدان من الميادين، وإتاحة المناخات الصحية التي تفجر طاقات المبدعين.